مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)

"دراسة تحليلية نقدية"

في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

إعداد

د. محمد بن محمد بن بالخير الراجحي الشهري

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد

ملخص البحث

بحث في مقولة: "كان الله ولا مكان وهو الآن على ما كان" من حيث ادعاء المخالفين ورودها في النصوص الشرعية، ومناقشتهم في ذلك، ثم بيان تأريخ حدوثها في كلام بعض أعلام الفرق وتناقل لفظها في مصنفات مقالات الفرق، وبيان أوجه استدلال بعض المذاهب العقدية بها على القول: بنفي الصفات، والحلول والاتحاد، ووحدة الوجود، ثم الرد المختصر عليهم في ذلك ببيان فساد أوجه استدلالاتهم بها على ما ذهبوا إليه، وعلى ذلك كان البحث مكوناً من: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

فأما المقدمة فاشتملت على: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة فيه، وبيان منهج الباحث. وأما التمهيد فاشتمل على: بيان أسباب وضع المبتدعة لأحاديث ومقولات تؤيد بدعهم، وموقف السلف منها، وذلك في مطلبين. وأما المبحث الأول فكان في تأريخ مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان) ودلالاتها، وذلك في مطلبين. وأما المبحث الثاني فكان في المذاهب التي أَخذت بدلالات هذه المقولة، وبيان بطلانها، وذلك في مطلبين.

ثم خاتمة اشتملت على أهم النتائج، ومنها: عدم ثبوت أصل لهذه المقولة في النصوص الشرعية وكلام السلف والأئمة المعتبرين، وتحقق بطلان هذه المقولة سنداً ومتناً، وضعف الاستدلال بها.



Abstract

A research on the saying" Allah was and there was no place, and He is now as He was" in terms of the violators' claim that it was included in the shari'a texts and considering that. Then the researcher clarified the history of its occurrence in the words of some scholars of the sects, and its wording was transmitted in the works of the sects' articles, and a statement of the ways in which some doctrinal doctrines inferred it: by negating the attributes, pantheism, incarnation and Sufi metaphysics. Then the researcher lists the brief response to them in that, showing the corruption of their inferences. Accordingly, the research was composed of an introduction, a preamble, two chapters, and a conclusion. The introduction included: the importance of the topic, the reasons for its selection, the research problem, previous studies in it, and an explanation of the researcher's approach. The preamble included: explaining the reasons for the Almubtadi'a' falsification of hadiths and sayings that support their lies, and the position of the predecessors towards them, in two sections. The first topic included the history of the saying: Allah was and there was no place, and He is now as He was" and its implications, and that is in two sections. The second topic included the schools that adopted this statement, and the statement of its invalidity, in two sections. Then a conclusion that included the most important results, including: the lack of proof of the origin of this saying in the legal texts and the words of the predecessors and imams, and the proof of the invalidity of this saying in its support and text, and the weakness of its inference.

مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة وجاهد في الله حق جهاد حتى أتاه اليقين، ﷺ وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هداه إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن الله تعالى بعث رسوله محمداً ﷺ بالعلم النافع والعمل الصالح فقال ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾[التوبة: ٣٣]، وما قُبض ﷺ حتى بلّغ ما أُنزل إليه من ربه، فأكمل الله له الدين وأتم عليه النعمة، فقال ﷻ:﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾[المائدة: ٣]، وقال ﷺ: "وايم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء"(١)؛ فاكتمل الدين، واستقر المنهج، واستقام الأتباع من الصحابة والتابعين وتابعيهم، حتى نبتت طوائف تنكبت الطريق، وخالفت المنهج؛ فبعُدت عن الحق ودليله.

وكان من أبرز أسباب بعدها عدمُ عنايتها وعلمها بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، فلم تعرف الحق من مصادره وبدلائله، فكانت أقوالها مخالفة، واستدلالاتها واهية.

ومن ذلك الاعتماد في أقوالهم على أدلةٍ ورواياتٍ ومقولاتٍ وأقيسةٍ ليس لها حظ من الصحة والنظر؛ فقامت عليها أصول ومسائل، وأخذت بها طوائف، وسار عليها أتباع، وتناقلها مصنفون.

ومن ذلك ما تناقله أعلام الفرق الكلامية وغيرهم لمقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)، واستدلوا بها على مسائل عقدية؛ فكان ذلك مما يلفت النظر، ويستثير الفكر بحثاً عن تأريخ هذه المقولة وأصلها، ودلالتها، وموقف الأئمة منها، فكان هذا البحث

---

(١) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي الدرداء ﷺ في المقدمة، باب: اتباع سنة رسول الله ﷺ، برقم (٤) ١/ ٥، وصححه الألباني في صحيح ابن ماجه/ ١٨-١٩.

الموسوم بـ (مقولة: "كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان": دراسة تحليلية نقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة).

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

دفعتني للبحث في هذا الموضوع أمور عدة، لعل من أهمها:

- صلة هذه المقولة بمسائل عقدية دار عليها البحث الكلامي في باب الإلهيات.
- تكرار تناقل هذه المقولة بين أعلام الفرق في مصنفاتهم وتقبلهم لها.
- اعتمادهم عليها عند كلامهم في الصفات وغيرها.
- لم أجد من خصها بإفراد في العرض والتحليل والرد.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة هذا البحث من خلال هذ السؤال المحوري: ما حقيقة هذه المقولة؟، وذلك ببيان أصلها وتأريخها، وأوجه الاستدلال بها وتحليلها.

وقد تفرع عن هذا السؤال المحوري عددٌ من الأسئلة:

- ما مدى صلة هذه المقولة بنص شرعي؟
- ما الذي اشتملت عليه من مسائل عقدية؟
- كيف استدل المخالفون بهذه المقولة في التأصيل لبدعهم؟

الدراسات السابقة:

لم أعثر - فيما وقفت عليه - على من تعرض لهذه المقولة ببحث مستقل يشمل: دراستها وتحليلها في ضوء منهج وعقيدة أهل السنة والجماعة، وإنما جاء ذكرها متفرقاً في مصنفات أهل العلم عند بيان أقوال المخالفين وأدلتهم والرد عليهم، وأما ما يتعلق بحديث عمران بن حصين رضي الله عنه[1] وأول لفظه ورواياته فذلك بحثٌ آخر، وليس من شأن هذا البحث[2].

---

(١) سيأتي تخريجه وذكر رواياته.

(٢) من ذلك: بحث بعنوان: (كان الله ولم يكن شيء غيره) رواية ودراية وعقيدة د. صلاح الدين أحمد الأدلبي، ولم يُشر فيه لهذه المقولة وما يتعلق بها من الصحة والدلالة والتحليل.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي؛ وذلك بعرض تأريخ هذه المقولة عن طريق الاستقراء لها في النصوص الشرعية وشروحها، ومصنفات الفرق، وكتب التراجم والسير، ثم أعرض أوجه الاستدلال بها مقروناً بالتحليل لها ونقدها ببيان حالها من الصحة والبطلان.

تبويب البحث:

البحث يتكون من : مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

التمهيد: وفيه أسباب وضع المبتدعة لأحاديث ومقولات تؤيد بدعهم، وموقف السلف منها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب وضع المبتدعة لأحاديث وآثار ومقولات تؤيد بدعهم.

المطلب الثاني: موقف السلف مما وضعه المبتدعة من الأحاديث والآثار والمقولات.

المبحث الأول: تأريخ مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان) ودلالاتها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تأريخ مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان).

المطلب الثاني: دلالات مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان).

المبحث الثاني: المذاهب التي أَخذت بدلالات هذه المقولة، وبيان بطلانها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المذاهب التي أَخذت بدلالات هذه المقولة (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان).

المطلب الثاني: بيان بطلان الاستدلال بمقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان).

الخاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

سائلاً الله -ﷻ- أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، داعياً للحق بدليله، وأن يتقبله وينفع به؛ إنه سميع مجيب.

تمهيد

المطلب الأول

أسباب وضع المبتدعة لأحاديث وآثار ومقولات تؤيد بدعهم

لما حدث التفرق في هذه الأمة وظهرت الفرق وأعلامها بأصول مقالات مخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول كان من شأن المبتدعة أن عمدوا إلى اختلاق أحاديث على الرسول ﷺ، وتارة بإدراج ألفاظٍ فيها، وكذلك فعلوا بأقوال بعض الأئمة، مستدلين بها على تأصيل مذاهبهم، ظانين تقبل الناس لها، غافلين عن حفظ الله لدينه، وأنه سيقيض لها من يمحصها متناً وسنداً واستدلالاً؛ فخاب ظنهم، ولم يضل بها إلا جاهل أو صاحب هوى(1).

وأما القرآن العظيم فلم يجرؤوا عليه بمثل ذلك، وإنما أخذوا بالشاذ من قراءاته فيما ظنوه يوافق مذاهبهم، وأما ما خالفها فتعرضوا له بالتأويلات المذمومة(2)، فتصدى لها أهل التفسير والمحققون من أهل العلم، فبينوا زيفها، وبعدها عن الحق ومراد الرب ﷻ، وأما الآثار والمقولات ونسبتها إلى الصحابة والأئمة الأربعة وغيرهم فحدث ولا حرج(3).

ولقد كان لوضع المبتدعة لتلك الأحاديث والآثار والمقولات أسبابٌ عدة، من أبرزها ما يلي:

أولاً: التعصب الذي أعمى عيون الأتباع، وأغشى قلوبهم، فكانوا لا يقبلون في ظِلاله القولَ المخالفَ لمذهبهم، ولو كان حقاً ذا دليل صحيح صريح، بل كانوا يختلقون من الأحاديث والآثار ما يؤيدون به بدعهم تعصباً، ويدفعون به الحق تعنتاً(4).

---

(١) ينظر: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ٢٧.

(٢) ينظر: أ.د. سليمان الغصن، موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً١/ ١٠٧-١٢٤.

(٣) ينظر: الآجري، كتاب الشريعة، ابن تيمية، جامع المسائل(المجموعة الثالثة/ ٢٠٥-٢٠٦)، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل٥/ ٢١٨.

(٤) كما يروي بعض الفلاسفة في مكانة العقل، والرافضة في فضل علي ﷺ، والمتصوفة في الفقر والفقراء ينظر أمثلة لذلك: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل٥/ ٢٤٤، ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/ ١٢٢-١٢٣.

ثانياً: التقصير في العناية بالسنة دراية ورواية، فلم يكن عموم المبتدعة ذوي عناية بالسنة روايةً ودرايةً؛ فوقعوا في الأخذ بالحديث الضعيف والموضوع، وردوا الآحاد، وَحَجَّروا المتواتر؛ فأنّى يهتدون للسنة؟(١).

ثالثاً: الجهل بمذهب السلف والأئمة، فلم يتعلموه ويفقهوه قولاً واستدلالاً، بل ابتعدوا عنه بدخيل علم الكلام والمنطق والفلسفة؛ فكانوا في وحشة من علوم السلف وطريقتهم، فينسبون إليهم أقوالاً لم يقولوا بها، ومفهوماً لم يقصدوه، وقد يُغْفلون قولَهم في المسألة، وهو الحق(٢).

وما أجمل ما ذكره أبو الحسن الأشعري في ذلك حيث قال: "ورأيت الناس في حكاية ما يحكون من ذكر المقالات ويصنفون في النحل والديانات: من بين مُقَصِّرٍ فيما يحكيه، وغالط فيما يذكره من قول مخالفيه، ومن بين متعمد للكذب في الحكاية إرادة التشنيع على من يخالفه، ومن بين تارك للتقصي في روايته لما يرويه من اختلاف المختلفين، ومن بين من يضيف إلى قول مخالفيه ما يظن أن الحجة تلزمهم به، وليس هذا سبيل الربانيين ولا سبيل الفطناء المميزين..."(٣).

رابعاً: الظلم، وهو التجاوز في التمسك بما هم عليه من الباطل، واختلاق بعضهم الأحاديث والآثار لباطلهم، وجورهم على المخالف في الحكم، وكان الأولى بهم الاستسلام للنصوص ودلالاتها، ورد الباطل بالحق، والبدعة بالسنة(٤). يقول ابن تيمية في ذلك: "لكن أعظم المهم في هذا الباب وغيره تمييز السنة من البدعة، إذ السنة ما أمر به الشارع، والبدعة ما لم يشرعه من الدين؛ فإن هذا الباب كثر فيه اضطراب الناس في الأصول والفروع، حيث يزعم

---

(١) ينظر: ما ذكره اللالكائي عنهم في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة "١/ ٩-١١، وما نهجه فخر الدين الرازي في كتابه "أساس التقديس"/ ١٨٩وغيره.

(٢) ينظر مثلاً ما ذكره البغدادي عن قول أهل السنة في القرآن/ ٢٢٩.

(٣) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ١/ ٣٣.

(٤) ينظر: ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية١/ ٧٩٧-٧٩٩.

كل فريق أن طريقه هو السنة، وطريق مخالفه هو البدعة، ثم إنه يحكم على مخالفه بحكم المبتدع، فيقوم من ذلك من الشر ما لا يحصيه إلا الله..."(1).

خامساً: اتباع الهوى وما تميل له النفوس من الحظوظ الدنيوية الصادة عن قول الحق واتباعه؛ حيث يختلقون من الأحاديث والآثار ما تهواه أنفسهم غير متجردين ولا مستسلمين للنصوص وما دلت عليه من الحق المخالف لهوى النفس، فكان بذلك فساد النفوس ومعتقداتها وأعمالها(2).

وبعد ذلك يبقى العجب من حال بعض المخالفين الذين يلمزون السلف في عنايتهم بالحديث وروايتهم له، ويتهمونهم بالجمود وعدم الفهم، ثم يأتون فيختلقون الأحاديث والآثار، ويتكلفون الآراء!(3).



المطلب الثاني

موقف السلف مما وضعه المبتدعة من الأحاديث والآثار والمقولات

لما ظهر الوضع للأحاديث والآثار والمقولات من قبل المبتدعة من المتكلمين وغيرهم كان للسلف الصالح موقفان عظيمان تكسرت على صخرتها البدعةُ ودعاتُها ومروياتُهم، فكانوا عدولاً؛ حملوا هذا الدين والعلم، وخَلَفوا من سَبَقَهم؛ فنفوا عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين.

فالموقف الأول: حرصُ السلف على العناية بالوحيين رواية ودراية، والأخذ بهما في مسائل الدين كله شريعة وعقيدة، والاعتبار بأقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، والثبات على

(1) ابن تيمية، الاستقامة ١/ ١٣-١٤.

(2) ينظر في أسباب تعمد الكذب: ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/ ٤٦-٤٧.

(3) ينظر في ذلك: اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة١/ ١١-١٤، ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية١٨/ ٥٢-٦٢، ابن تيمية، بيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٧٩-٣٨٢، ٢/ ١٢٤-١٣١، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل١/ ١٤٨، ٧/ ٣٥١.

ذلك، وتقديمه على ما سواه مما أحدثه المحدثون(١)، فقد كانوا على علم بمفاسد الإعراض عنهما عنهما أو إهمالهما أو التطاول عليهما، قال ابن سيرين(٢): "كانوا يقولون: إذا كان الرجل على الأثر فهو على الطريق"(٣)، وقال اللالكائي في وصفهم: "فهلم الآن إلى تدين المتبعين، وسيرة المتمسكين، وسبيل المتقدمين بكتاب الله وسنته، والمنادين بشرايعه وحكمته، الذين قالوا: ﴿ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[آل عمران: ٥٣]، وتنكبوا سبيل المكذبين بصفات الله وتوحيد رب العالمين، فاتخذوا كتاب الله إماماً، وآياته فرقاناً، ونصبوا الحق بين أعينهم عياناً، وسنن رسول الله ﷺ جنة وسلاحاً، واتخذوا طرقها منهاجاً، وجعلوها برهاناً، فلقوا الحكمة، ووقوا من شر الهوى والبدعة؛ لامتثالهم أمر الله في اتباع الرسول، وتركهم الجدال بالباطل ليدحضوا به الحق"(٤).

ومن ذلك توقفهم في الألفاظ المبتدعة التي ليس لها أصل في الكتاب ولا في السنة؛ لحدوثها ومظنة اشتمالها على باطل!؛ فأوقفوا اللفظ واستفصلوا عن المعنى، فإن كان المعنى حقاً قبل المعنى وَرُدَّ اللفظ، وإن كان المعنى باطلاً رُدَّ اللفظ والمعنى، قال ابن تيمية : (وما تنازع فيه المتأخرون نفيًا وإثباتًا، فليس على أحد بل ولا له أن يوافق أحدًا على إثبات لفظه أو نفيه؛ حتى يعرف مراده فإن أراد حقًا قبل، وإن أراد باطلًا رُدَّ، وإن اشتمل كلامه على حق وباطل لم يقبل مطلقًا، ولم يُرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ، ويفسر المعنى)(٥).

الموقف الثاني: لما ظهرت جرأة المبتدعة على اختلاق الأحاديث والآثار لتأييد مقولاتهم تنبه السلف لذلك فكانوا ينظرون في رجال الإسناد، ويسألون عن رواته ومذاهبهم، فأنشأوا

---

(١) ينظر في ذلك: الآجري، "كتاب الشريعة"، واللالكائي، "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" وغيرهما من كتب السلف.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن سيرين الأنصاري البصري، ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان ، وتوفي ١١٠هـ، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣/ ٥٨٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء٤/ ٦٠٦، ابن كثير، البداية والنهاية ١٣/ ٥٦.

(٣) كتاب الشريعة للآجري/ ٢١.

(٤) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ٢٠، وينظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/ ٦١.

(٥) ابن تيمية، الرسالة التدمرية / ٦٥،٦٦.

قواعد النقد، وصاغوا علم الجرح والتعديل فكانت العناية بالإسناد سمة ظاهرة لهذه الأمة في التحقيق التاريخي ومعرفة صحة المنقول(1)، فميزوا الصحيح من الضعيف متناً وسنداً، وردوا ما وضعه ورواه المبتدعة، فحفظ الله الدين والسنة بهم(2)، وتحقّق في السنة قولُه تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[الحجر: ٩]، وكان سفيان بن عيينة يقول: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"(3)، وقال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد؛ فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم"(4)، وقال عبد الله بن المبارك(5): "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"(6)، وقال: "بيننا وبين القوم القوائم"، يعني: الإسناد(7).

وبما سبق تظهر أهمية الدور الذي قام به أئمة السلف الصالح في حفظ هذا الدين شريعة وعقيدة، وحمايته من كل دخيل عليه من أثارة أو مقولة، فجزاهم الله عن أمة رسوله ﷺ خير الجزاء.



(١) ينظر في ذلك: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ٧/ ٣٧.

(٢) ينظر في ذلك: ابن تيمية، جامع المسائل (المجموعة الخامسة/ ٤٠-٤١).

(٣) مقدمة مسلم لصحيحه ١/ ١٤.

(٤) المرجع السابق ١/ ١٥.

(٥) هو: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي المروزي، ولد سنة ١١٨هـ، وتوفي سنة ١٨١هـ، ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب٢/ ٤١٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٧٨، ابن كثير، البداية والنهاية ١٣/ ٦١٠.

(٦) مقدمة مسلم لصحيحه ١/ ١٥.

(٧) مقدمة مسلم لصحيحه ١/ ١٥.

المبحث الأول

تأريخ مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان) ودلالاتها

المطلب الأول

تأريخ مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)

من مقتضيات البحث العلمي التتبعُ للتأريخ هذه المقولة بلفظها: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان) للإجابة عن السؤال المهم: ما أصل هذه المقولة التي اتكأ عليه الناقلون لها والآخذون بها؟ ويتفرع عنه: هل لها مستند شرعي في نصوص الوحيين لفظاً ومعنى؟، أو في أقوال السلف الصالح أهل القرون المفضلة؟، فإن كان ذلك وصَحَّ: بقي النظر في دلالاتها ووجه الاستدلال بها وصراحته، وإن لم يكن ذلك: فَمَنْ أولُ من نُسبت إليه هذه المقولة من الأعلام؟، ومَنْ تناقلها بعده؟، وأيُّ المذاهب ظهر استدلاله بها؟، وبجواب هذا السؤال التأصيلي المهم وما تفرع عنه تظهر حقيقة هذه المقولة مصدراً واستدلالاً.

وعند تتبع آيات الذكر الحكيم لا نجد وروداً لهذه المقولة فيها، وأما المعنى: فعند النظر في شطرها الأول وهو (كان الله ولا مكان) فقد نجد إشارةً تُفهم من باب التضمن من خلال إثبات أزلية الرب بأسمائه وصفاته، وأنه موجدُ المخلوقات وسابقٌ لها؛ فيستدل لذلك بدلالة اسم الله "الأول" في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّاهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد: ٣]، والمفَسَّر في قول الرسول ﷺ: "اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء" الحديث(١)، وسيتضح المراد بمعنى هذا الشطر من هذه المقولة لدى الناقلين لها المستدلين بها.

وأما في السنة النبوية فقد تعلق الناقلون لهذه المقولة والمستدلون بها بحديث عمران بن حصين رضي الله عنهما والذي جاء فيه: "إنِّي عند النَّبي ﷺ إذ جاءه قوم مِنْ بني تَميم(٢) فقال: "اقبلوا

---

(١) أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب: ما يقول عند النوم وأخذ المضجع برقم (٢٧١٣) ٤/ ٢٠٨٤.

(٢) بنو تميم: ينظر في وفدهم: ابن هشام، سيرة ابن هشام ٤/ ١٥٧، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري٧/ ٦٨٤، وفي فضلهم: السخاوي، محجة القرب إلى محبة العرب / ٣٤١.

البشرى يا بني تميم"، قالوا: بشرتنا فأعطنا، فدخل ناس مِنْ أَهل اليمن فقال: "اقبلوا البشرى يا أَهل اليمن إِذ لم يقبلها بنو تميم"، قالوا: قَبِلْنا، جئناك لنتفقهَ في الدّين ولِنسأَلك عن أَول هذا الأَمر ما كان ؟ قال: "كان اللهُ ولم يكن شيءٌ قبله، وكان عرشه على الماء، ثُمَّ خلق السموات والأَرض، وكتب في الذّكر كل شيءٍ..."الحديث[1]، وفي رواية أخرى: "كان الله ولا شيء غيره"[2]، فهاتان الروايتان أخرجهما البخاري[3]، وفي رواية غير البخاري: "ولم يكن شيء معه"[4]. فزاد المبتدعة في روايات هذا الحديث: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)؛ تأصيلاً لهذه المقولة، وقد أشار إلى ذلك المحققون من أهل العلم، فقال ابن تيمية: "ومن أعظم الأصول التي يعتمدها هؤلاء الاتحادية الملاحدة المدعون للتحقيق والعرفان: ما يأثرونه عن النبي ﷺ قال: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان) عند الاتحادية الملاحدة، وهذه الزيادة وهو قوله: (وهو الآن على ما عليه كان) كذب مفترى على رسول الله ﷺ، اتفق أهل العلم بالحديث على أنه موضوع مختلق، وليس هو في شيء من دواوين الحديث لا كبارها ولا صغارها، ولا رواه أحد من أهل العلم بإسناد لا صحيح ولا ضعيف ولا بإسناد مجهول...، وإنما الحديث المأثور عن النبي ﷺ ما أخرجه البخاري عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ أنه قال: "كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء، ثم خلق السموات والأرض..."[5].

(١) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب: (وكان عرشه على الماء) (وهو رب العرش العظيم)، برقم (٦٩٨٢)، ٦/ ٢٦٩٩.

(٢) أخرجها البخاري في كتاب بدء الخلق، باب: ما جاء في قوله تعالى: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه)، برقم (٣٠١٩)، ٣/ ١١٦٦.

(٣) وأخرجه أحمد في المسند ٣٣/ ١٠٧ بلفظ: (كان الله قبل كل شيء)، والآجري في كتاب الشريعة/ ١٥١ بلفظ: (كان الله تعالى ولم يك شيء).

(٤) ابن حجر، فتح الباري٦/ ٣٣٣، وحكم عليها ابن تيمية بالصحة فقال: "وفي رواية لغيره صحيحة: (كان الله ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء، ثم كتب في الذكر كل شيء) ..."مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/ ٥٥١.

(٥) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٢-٢٧٨، وينظر ١٨/ ٢١٠-٢٤٤.

ثم مَيَّزَ ابن تيمية بين روايات الحديث الثلاث ورجّح رواية: "ولم يكن شيء قبله" فقال: "وذكرنا أن حديث عمران رواه البخاري في ثلاثة مواضع(١) بثلاثة ألفاظ: "كان الله ولم يكن شيء قبله"، ورواه في موضع: "ولم يكن شيء معه"، ورواه في موضع آخر: "ولم يكن شيء غيره"، وأن المجلس كان واحداً، لم يقل النبي ﷺ إلا واحداً من الثلاث، وقد ثبت أنه قال: "ليس قبلك شيء"، واللفظان الآخران رويا بالمعنى"(٢). ووافق ابنُ حجرٍ ابنَ تيمية في تلك الزيادة التي زادها المبتدعة (وهو الآن على ما عليه كان) فقال: "تنبيه: وقع في بعض الكتب في هذا الحديث: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)، وهي زيادة ليست في شيء من كتب الحديث، نبه على ذلك العلامة تقي الدين بن تيمية رحمه الله، وهو مُسَلَّمٌ في قوله: (وهو الآن) إلى آخره، وأما لفظ (ولا شيء معه) فرواية الباب بلفظ ولا شيء غيره بمعناها..."(٣)، وقال في موطن آخر: "قلت: ولم أقف في شيء من المسانيد عن أحد من الصحابة على نظير هذه القصة التي ذكرها عمران، ولو وجد ذلك لأمكن أن يعرف منه ما أشار إليه عمران ويحتمل أن يكون اتفق أن الحديث انتهى عند قيامه..."(٤). فتبين مما سبق من كلام ابن تيمية وابن حجر عدم ثبوت هذه المقولة في روايات حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما بلفظ (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)، وأما بلفظ (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان) فورد في شطرها الأول روايات أرجحها (ولم يكن شيء قبله) ثم (ولم يكن شيء غيره) ثم (ولم يكن

(١) صرح ابن حجر بأن رواية: (ولم يكن شيء معه) عند غير البخاري!، فلعل ابن تيمية وَهِمَ في هذا الموطن، وتبعه ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ١/ ١١٤، ولكن في موطن آخر استدرك ابن تيمية وصرح بأنها لغير البخاري، وأنها صحيحة كما في مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/ ٥٥١.

(٢) ابن تيمية، الصفدية ١/ ١٥-١٧، وينظر٢/ ٧٦، ٧٧، وابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/ ٢١٦، واستدرك ابن حجر على ابن تيمية ورأى الجمع بين الروايتين بحمل رواية (ولا شيء قبله) على رواية: (ولا شيء غيره) ينظر: ابن حجر، فتح الباري١٣/ ٤٢١، وينظر: تعقيب د. عبد الله الغنيمان على ابن حجر في "شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري"١/ ٣٢٥.

(٣) ابن حجر، فتح الباري ٦/ ٣٣٤ .

(٤) ابن حجر، فتح الباري١٣/ ٤١٠.

شيء معه)، والروايتان الأخيرتان في ذات المعنى كما أشار ابن حجر. وأما (وهو الآن على ما عليه كان) فزيادة مردودة لم تثبت[1]، وابن عربي[2] يقر بإدراج هذه الزيادة فيقول: "...(إن الله كان ولا شيء معه) إلى هنا انتهى لفظه -عليه السلام-، وما أتى بعد هذا فهو مُدرج فيه، وهو قولهم: (وهو الآن على ما عليه كان)..."[3]. وإقحام هذه الزيادة في متن حديث عمران عليه ثلاثة مآخذ:

أحدها: أن تكملة الحديث صريحة بخلق المخلوقات ووجودها -بعد أن لم تكن-، وهذا يدفع زيادة (وهو الآن على ما عليه كان)، ولا يقبلها الحديث معنى ولا سياقاً؛ فلا يستقيم زعمهم: أنه كان الله ولا شيء غيره، أو معه، ولم يزل كذلك.

ثانيها: منافاة معنى هذه الزيادة لعظمة الرب تعالى، ومقتضى أسمائه الحسنى وصفاته العُلى من الأفعال الحميدة، والذي قال عن نفسه:﴿ يَسْـَٔلُهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِى شَأْنٍ ﴾[الرحمن: ٢٩]، قال أبو الدرداء: "يغفر ذنباً، ويكشف كرباً، ويرفع قوماً، ويضع آخرين"[4]، فلا يستقيم مع ذلك دعواهم (وهو الآن على ما عليه كان) النافية لاتصاف الرب بأفعال متى شاء.!

---

(١) قال الملا علي قاري: (ولكن الزيادة وهي قولهم: (وهو الآن على ما عليه كان) من كلام الصوفية، ويشبه أن يكون من مفتريات الوجودية، القائلة بالعينية، المخالفة للنص بالمعية، في المرتبة الشهودية، وقد نص ابن تيمية والعسقلاني على وضع الجملة الزائدة) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة / ٢٦١ .

(٢) هو: أبو بكر محيي الدين محمد بن علي الطائي المرسي، ولد سنة٥٦٠هـ، توفي سنة ٦٣٨هـ، قال ابن تيمية : (ما تضمنه كتاب "فصوص الحكم" وما شاكله من الكلام: فإنه كفر باطنًا وظاهرًا، وباطنه أقبح من ظاهره. وهذا يسمى مذهب أهل الوحدة، وأهل الحلول، وأهل الاتحاد.) مجموع فتاوى ابن تيمية٢/ ٣٦٤، ٣٦٥، وقال الذهبي فيه: (فإن كان لا كفر فيه، فما في الدنيا كفر، نسأل الله العفو والنجاة...) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٤٨، الذهبي، تاريخ الإسلام ١٤/ ٢٧٣.

(٣) ابن عربي، الفتوحات المكية١/ ٩٦، وينظر:١/ ١٠٥، ٣/ ٨٥، ٤/ ٤٨٠، ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٢، العلجوني،"كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس"٢/ ١٧١.

(٤) ذكره البخاري مُعلقاً في كتاب التفسير، باب: تفسير سورة الرحمن ١٨٤٨/٤، قال ابن حجر: (وصله المصنف في "التاريخ"، وابن حبان في "الصحيح"، وابن ماجة، وابن أبي عاصم، والطبراني عن أبي الدرداء مرفوعاً، وأخرجه

ثالثها: أن هذه الزيادة (وهو الآن على ما عليه كان) تتنافى مع بلاغة الرسول ﷺ وفصاحته وبيانه!، وهو الذي أوتي جوامع الكلم(١)، ولَكَانَ أتى بعبارة أوجز من ذلك وأدل على المقصود كقول: كان الله ولم يزل، أو كان الله ولا شيء معه ولم يزل، أو اقتصر على أول الحديث (كان الله ولا شيء قبله)، أو (غيره)، أو (معه)، ولم يذكر شيئاً بعده.

ثم عند التتبع لهذه المقولة عند الأعلام المنسوبة إليهم تجدر الإشارة إلى أمرين:

أحدهما: مجمل، والآخر مفصل، فأما المجمل: فهو ما أشار إليه ابن تيمية بنفي صحة ذلك إلى أحد من أهل العلم المقبولين عند عموم الأمة حيث قال: "فهذه الكلمة ليست من كلام النبي ﷺ، ولا يؤثر عن أحد من أئمة الدين المقبولين عند عموم الأمة، ولا لها ذكر في شيء من كتب الحديث"(٢)، وقال: "ولا تنقل هذه الزيادة عن إمام مشهور في الأمة بالإمامة، وإنما مخرجها ممن يعرف بنوع من التجهم وتعطيل الصفات"(٣)، وقال: "وإنما تكلم بهذه الكلمة بعض متأخري متكلمة الجهمية"(٤)، فدل ذلك على حدوثها وعدم صحة نسبتها للأئمة السابقين.

وأما المفَصَّل: فسأذكر مَنْ نُسبتْ له هذه المقولة ومن صرح بها في مصنفاته، ولعل أول من نُسبتْ إليه: الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وذلك من خلال ما أورده

=البيهقي في "الشعب" من طريق أم الدرداء عن أبي الدرداء موقوفاً، وللمرفوع شاهد آخر عن ابن عمر، أخرجه البزار، وآخر عن عبد الله بن منيب أخرجه الحسن بن سفيان والبزار وابن جرير والطبراني) فتح الباري لابن حجر٨/ ٤٩٠، وينظر في تفسير هذه الشؤون السعدي، "تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان" ٧/ ٢٥١-٢٥٢.

(١) أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد، باب: قول النبي ﷺ: (نصرت بالرعب مسيرة شهر) برقم (٢٨١٥) ٣/ ١٠٨٧، ومسلم في أوائل كتاب المساجد ومواضع الصلاة، برقم (٥٢٣)١/ ٣٧١ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (بُعثت بجوامع الكلم...) الحديث.

(٢) ابن تيمية، جامع المسائل (المجموعة الرابعة/ ٣٩٧).

(٣) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٥.

(٤) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٢.

الكليني(ت٣٢٨هـ)(١) بقوله: "وبهذا الإسناد(٢) عن أحمد بن محمد بن أبي نصر(٣) عن أبي الحسن الموصلي(٤) عن أبي عبد الله عليه السلام(٥) قال: جاء حبر من الأحبار إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين متى كان ربك؟ فقال له: ثكلتك أمك!، ومتى لم يكن؟ حتى يقال: متى كان؟، كان ربي قبل القبل بلا قبل، وبعد البعد بلا بعد، ولا غاية ولا منتهى لغايته، انقطعت الغايات عنده، فهو منتهى كل غاية، فقال: يا أمير المؤمنين! أفنبي أنت؟ فقال: ويلك!، إنما أنا عبد من عبيد محمد صلى الله عليه وسلم، وروي أنه سُئل عليه السلام: أين كان ربنا قبل أن يخلق سماءً وأرضاً؟ فقال عليه السلام: "أين سؤال عن مكان!، وكان الله ولا مكان"(٦).

ويمكن الرد على هذه النسبة من جهتين: من جهة المتن، ومن جهة السند، فأما من جهة المتن:

فأولاً: هذه الأسئلة أسئلة توافق منهج المتكلمين ومسائلهم.

ثانياً: أن أولئك المتكلمين لم يدركوا علياً رضي الله عنه.

ثالثاً: هذه الأسئلة تُظْهر تأثر المذهب الاثني عشري بمنهج الاعتزال الحادث، وهو تأثر ثابت(٧)، قال أبو الحسن الأشعري بعد ذكره لشرح قول المعتزلة في التوحيد وغيره: "فهذه جملة

(١) أبو جعفر محمد بن يعقوب الرازي الكليني، شيخ وإمام الشيعة الاثني عشرية، توفي ببغداد سنة ٣٢٨هـ، ينظر: الذهبي، سير اعلام النبلاء١٥/ ٢٨٠، لسان الميزان ٥/ ٤٣٣.

(٢) وهو قوله: (عدة من أصحابنا) الكليني، "الكافي"١/ ٥٣.

(٣) لم أجد له ترجمة.

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) أبو عبد الله جعفر بن محمد بن علي القرشي الهاشمي، الإمام الصادق، تروي عنه الشيعة أكثر رواياتها بلا أسانيد صحيحة !، فلم يُتقوّل على شخص مثل ما تّقوّل عليه!، ولد سنة ٨٠ه، وتوفي ١٤٨ه، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء٦/ ٢٥٥، ابن كثير، البداية والنهاية١٣/ ٤٠٩.

(٦) الكليني، "الكافي"، باب "الكون والمكان" ١/ ٥٣.

(٧) ينظر: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية١/ ٧٠،٩، أ.د. عبد اللطيف الحفظي، رسالة الماجستير "تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة: أسبابه ومظاهره".

قولهم في التوحيد، وقد شاركهم في هذه الجملة الخوارج، وطوائف من المرجئة، وطوائف من الشيع، وإن كانوا للجملة التي يظهرونها ناقضين، ولها تاركين"[1].

رابعاً: أن هذه المقولة ونحوها من الحوار الكلامي المذكور كقول: "كان ربي قبل القبل بلا قبل، وبعد البعد بلا بعد" لا تتناسب مع حال الصحابة الواقفين مع ألفاظ الوحيين إثباتاً ونفياً، والساكتين عما سكتا عنه، ولا تتوافق مع أقوالهم البليغة المبينة ذات الألفاظ القليلة والمعاني الكثيرة[2].

خامساً: أن مثل هذه الأجوبة المنسوبة لبعض الصحابة كعليﷺ هي مما لا مجال للعقل فيه؛ لأنها إخبار عن ذات الرب -جل وعلا- وأسمائه وصفاته وأفعاله، وهذا الجواب موقوف على علي ﷺ؛ لأنه لم يرفع إلى الرسول ﷺ، فعندئذ لا تأخذ حكم الحديث المرفوع فَتُقْبَل حتى يصح إسنادها إلى الصحابي، وهذا سيتضح عند الكلام على جهة الإسناد.

سادساً: عدم صحة شيء من هذه الألفاظ ونحوها في حديث عمران -كما سبق-، وعدم ثبوتها عن أحد من القرون المفضلة والأئمة المقبولين في الأمة.

وأما من جهة الإسناد:

فأولاً: أن "الكليني" بدأ السند بقوله: (عدة من أصحابنا عن...) ولم يسمهم، فهذا من جهالة الرواة، ومن أسباب الضعف.

ثانياً: أن إسناده مليء بالعنعنة، ولم يُظْهر فيه التصريح بالتحديث والإخبار!، وهذا من أسباب الضعف.

ثالثاً: أن السند فيه انقطاع بين جعفر الصادق وبين أمير المؤمنين على بن أبي طالب.

---

(١) الأشعري، مقالات الإسلاميين١/ ٢٣٦.

(٢) ينظر: ابن تيمية، "درء تعارض العقل والنقل"٥/ ٢٤٤.

رابعاً: ذُكر في الإسناد أن السائل حبر من الأحبار، ولم يسمه!، وهذا فيه جهالة بالراوي الذي دون الصحابي، وهو من أسباب الضعف(١)؛ وبذلك كله يظهر ضعف سند الحديث لما فيه من الجهالة والعنعنة والانقطاع.

خامساً: أن "الكليني" من أئمة المذهب الشيعي الاثني عشري وهم: "في الأصل ليسوا أهل علم وخبرة بطريق النظر والمناظرة ومعرفة الأدلة، وما يدخل فيها من المنع والمعارضة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار، والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد، وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب بل وبالإلحاد"(٢)، أضف إلى ذلك غلوهم في علي ﷺ.

وقد تساهل أبو منصور عبد القاهر البغدادي (ت: ٤٢٩هـ)(٣) في نقله لهذه المقولة ونسبتها لعلي ﷺ حيث قال: "وقال أيضاً: (قد كان ولا مكان، وهو الآن على ما كان)..."(٤)، ونسبتها منه لعلي ﷺ مردود من وجوه:

أولها: أن ذلك كان نتيجة مطالعته لكتب الشيعة الاثني عشرية المتأثرة بالمذهب الاعتزالي.

ثانيها: سبق له أن تجرأ وصرح بموافقة متكلمي الصفاتية للصحابة(٥) تأصيلاً لمذهبه الأشعري!.

ثالثها: أنه ليس من المحققين المعتنين بالرواية والإسناد، وإنما يغلب عليه مجرد النقل.

---

(١) ولذلك أورده الجوزقاني في كتابه "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير" برقم (٦١)١/ ٦٦.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة النبوية١/ ٥٨ ، ٦٩.

(٣) هو: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، أشعري المذهب، توفي سنة ٤٢٩ه، ينظر: ابن عساكر، "تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري" ٢/ ٢٤٩، الذهبي، سير أعلام النبلاء١٧/ ٥٧٢، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى٥/ ١٣٦، عبد الله السرحاني، "عقيدة عبد القاهر البغدادي في صفات الله وأفعاله: عرض ونقد".

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق / ٣٣٣.

(٥) ينظر: البغدادي، الفرق بين الفرق/ ٣١٧-٣١٨،٣٦٤.

رابعها: أنه خالف شيخه أبا الحسن الأشعري؛ حيث لم يذكر ذلك عن علي ﷺ في كتابه "مقالات الإسلامين"!، والذي كثيراً ما ينقل منه البغدادي في "الفَرق بين الفِرق".

وقد ذكر المصنفون في الفِرَق والمقالات الشطرَ الأول من هذه المقولة عن هشام بن الحكم(١) وأنه قال: "كان الله ولا مكان، ثم تحرك فحدث مكانه بحركته، ومكانه هو العرش"(٢).

وجعل أبو الحسن الأشعري مضمون هذه المقولة -من نفي المكان وغيره- أحد أقوال المعتزلة في مسألة "المكان" فقال: "وقال قائلون: الباريء لا في مكان، بل هو على ما لم يزل عليه"(٣). وكذلك ضمّن معناها قول عبد الله بن كلاب(٢٤٠هـ)(٤) فقال: "كان يزعم أن البارئ لم يزل ولا مكان ولا زمان قبل الخلق، وأنه على ما لم يزل عليه، وأنه مستو على عرشه كما قال، وأنه فوق كل شيء تعالى"(٥).

ونقل أبو القاسم القشيري(ت٤٦٥هـ)(٦) قصة ذكر في سياقها هذه المقولة: "ثم ذكر ما جاء في العلو فقال: سمعت الإمام أبا بكر محمد بن الحسن بن فورك(٤٠٦هـ)(٧) يقول:

(١) هو: هشام بن الحكم الكوفي الرافضي، توفي بعد نكبة البرامكة (١٨٧هـ)، وقيل: في عهد الخليفة العباسي المأمون (ت٢١٨هـ)، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء١٠/ ٥٤٣-٥٤٤ ابن حجر، لسان الميزان ٨/ ٣٣٤.

(٢) الأشعري، مقالات الإسلاميين ١/ ١٠٦، البغدادي، الفرق بين الفرق/ ٦٥.

(٣) الأشعري، مقالات الإسلاميين١/ ٢٣٧، ٢٨٦، ثم قال: (وهو قول هشام الفُوَطِي، وعباد بن سليمان، أبي زفر، وغيرهم من المعتزلة...).

(٤) هو: أبو محمد، عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، شيخ الطائفة الكلابية، توفي قبل٢٤٠هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء١١/ ١٧٤، ابن حجر، لسان الميزان٣/ ٢٩٠-٢٩٢، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٢٩٩-٣٠٠.

(٥) الأشعري، مقالات الإسلاميين١/ ٣٥١.

(٦) هو: أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، النيسابوري، أشعري، جنح بالمذهب إلى التصوف، ولد سنة ٣٧٦هـ، وتوفي سنة ٤٦٥ه، ينظر: ابن عساكر، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري٢/ ٢٦٦، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٢٧، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى٥/ ١٥٣.

(٧) هو: أبو بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك، الأصبهاني، الأنصاري، من أئمة المذهب الأشعري، توفي سنة ٤٠٦هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢١٤، ابن عساكر، تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ٢/ ٢٣٠ (تحقيق السقا)، السبكي، طبقات الشافعية الكبرى٤/ ١٢٧، ولعله كان في أول حاله من مثبتة العلو متابعاً

سمعت محمد بن المحبوب[1] خادم أبي عثمان المغربي يقول: قال لي أبو عثمان المغربي[2] يوما: يا محمد لو قيل لك: أين معبودك إيش تقول؟، قلت أقول: حيث لم يزل، قال: فإن قال: فأين كان في الأزل إيش تقول؟، قلت أقول: حيث هو الآن، قال: يعنى أنه كان ولا مكان فهو الآن على ما عليه كان، فارتضى منى ذلك ونزع قميصه وأعطانيه، وقال أبو القاسم سمعت أبا بكر بن فورك يقول: سمعت أبا عثمان المغربي يقول: كنت أعتقد شيئاً من حديث "الجهة"، فلما قدمت بغداد زال ذلك عن قلبي فكتبت إلى أصحابنا بمكة: أنى أسلمت الآن إسلاماً جديداً"[3]، وقد تعقب ابن تيمية أبا القاسم القشيري في هذه القصة، وبيَّن: أن قول أبي عثمان مجمل، ولا يفهم من كلامه تراجعه عن إثبات العلو والاستواء، ثم موافقته للنفاة؛ فيكون كلامه مخالفاً لأقوال شيوخ التصوف الأوائل، وحمل كلامه على عدة محامل[4].

ونُسبت هذه المقولة لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني(ت: ٤٧٨هـ)، وذلك في قصته المنقولة مع أبي جعفر الهمذاني[5] لما حضر مجلس أبي المعالي وهو يقول: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان عليه، فقال أبو جعفر الهمذاني: يا شيخ! دعنا من ذكر العرش!، أخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؛ فإنه ما قال عارف قط: يا الله إلا وجد من قلبه ضرورة بطلب العلو، ولا يلتفت يمنة ولا يسرة !، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟، فصرخ أبو

=لشيخه أبي الحسن الأشعري وابن كلاب ثم اختلف اجتهاده كغيره من أعلام المذهب، ينظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية١٦/ ٩٠-٩٢، ٩٥-٩٦.

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) هو: أبو عثمان، سعيد بن سلام المغربي القيرواني، من شيوخ الصوفية، توفي سنة٣٧٣ه، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٢٠، وابن كثير، البداية والنهاية ١٥/ ٤١٨والسلمي، طبقات الصوفية/ ٤٧٩.

(٣) القشيري، الرسالة القشيرية / ٣٠، وينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى٩/ ٤٣.

(٤) ينظر: ابن تيمية، الاستقامة١/ ١٥٩-١٦٣، والسلمي من شيوخ القشيري، وهو أعلم منه بأحوال الصوفية ولم يذكرها في ترجمة أبي عثمان المغربي في "طبقات الصوفية"/ ٤٧٩-٤٨٣.

(٥) هو: أبو جعفر محمد بن أبي علي الحسن بن محمد الهمذاني، نسبة إلى بلدة "هَمَذَان" بفارس، ولد بعد الأربعين وأربع مئة، توفي سنة٥٣١هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء٢٠/ ١٠١، ابن العماد، شذرات الذهب٤/ ٨٥.

المعالي ولطم على رأسه، وقال: حيرني الهمذاني، حيرني الهمذاني، وهذه القصة نقلها أئمة، وهي تتوافق مع أول حال وقول أبي المعالي الجويني[1].

وممن ذَكَرَ هذه المقولة وأقرها في كتبه أبو حامد الغزالي(ت٥٠٥هـ) حيث قال: "تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان"[2].

وكذلك ما ورد ذكره من سيرة الحافظ عبد الغني المقدسي(ت٦٠٠هـ)[3] في أحد مجالسه مع مخالفيه من المتكلمين حيث أثبت الشطر الأول من المقولة، ونفى الشطر الثاني فأنكر عليه مخالفوه، وفي ذلك دلالة على أنهم كانوا يقرون المقولة بشطريها في زمانهم، فجاء في ذلك أن الحافظ عبد الغني كان يقرأ الحديث بعد الجمعة، فاجتمع بعض مخالفيه فصعدوا إِلى القَلْعة، وقالوا لواليها: هذا قد أضل النَّاس، ويقول بالتّشبيه؛ فعقدوا له مجلساً، فناظرهم، فأخذوا عليه مواضع، منها قوله: (كان الله ولا مكان، وليس هو اليوم على ما كان) فقالوا: إِذا لم يكن على ما كان، فقد أثبت له المكان!، وَارتفعت الأَصوَات...إلى آخر القصة، وهذه الواقعة أثبتها أئمة، وعقبوا عليها، ولم ينكروها[4]. فتبين من ذلك إنكار الحافظ عبد الغني للشطر الثاني من هذه المقولة، وهي الزيادة المشار إليها سابقاً، وأن ذلك كان في الفترة الزمنية من حياة الحافظ عبد الغني، حيث ولد سنة ٥٤١هـ وتوفي سنة ٦٠٠هـ؛ فتكون القصة في النصف الثاني من القرن السادس الهجري.

---

(١) ينظر في القصة: ابن تيمية، الاستقامة١/ ١٦٧، ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية/ ٢٧٥، الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧٤-٤٧٥، الذهبي، "العلو للعلي الغفار" / ١٨٨، قال الألباني في "مختصر العلو للعلي الغفار"/ ٢٧٧: (قلت: وإسناد هذه القصة صحيح مسلسل بالحفاظ).

(٢) الغزالي، إحياء علوم الدين ١/ ١٢٧، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٤٤، ابن عساكر، تبيين كذب المفتري فيما نسب لأبي الحسن الأشعري ٢/ ٢٩١.

(٣) هو: تقي الدين أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد الجمَّاعيلي، ولد سنة ٥٤١هـ، وتوفي سنة ٦٠٠هـ، ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٤٤، الذهبي، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٧٢، ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٥.

(٤) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء٢١/ ٤٦٣ -٤٦٥، ابن رجب، الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٢٢-٢٣.

وقد سبق إنكار ابن عربي (ت: ٦٣٨هـ) لشطرها الثاني في الحديث: (وهو الآن على ما كان)، وأنها زيادة في الحديث(١)، وفي ذلك دلالة على انتشارها في زمانه، ومن تناقضه أنه صرح بذكرها واحتج بها في مواطن من كتبه فقال: (لا يحده زمان، ولا يقله مكان، بل كان ولا مكان، وهو على ما عليه كان)(٢).

ثم بعد ذلك اشتهرت هذه المقولة وتناقلها متأخرو المتكلمين من: المعتزلة والكلابية والماتريدية والأشعرية في مصنفاتهم من تفاسير وشروح للأحاديث(٣).

ومما سبق يمكن القول بأن أول تأريخ لذكر بعض ألفاظ هذه المقولة من خلال مقالات أئمة الفرق ومصنفاتهم كان في آخر القرن الثاني الهجري استناداً إلى ما نسب لهشام بن الحكم ثم عبد الله بن سعيد بن كلاب.



المطلب الثاني

دلالات مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)

بعد الحديث عن أصل هذه المقولة باستعراض تأريخها ونسبتها لبعض الأعلام يحسن اتْباع ذلك بذكر أوجه الاستدلال بها من قبل أصحاب المذاهب العقدية؛ وعند النظر في ذلك نجد أن أصول ما استدلوا بها عليه مسألتان:

المسألة الأولى: تعطيل الصفات ونفي الأفعال الاختيارية(٤) وأعظمها: العلو والاستواء على العرش والنزول، قال ابن تيمية: "وهذه الزيادة الإلحادية وهو قولهم: (وهو الآن على ما

---

(١) ينظر: ص١٢.

(٢) ابن عربي، الفتوحات المكية١/ ٦٢.

(٣) ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى٦/ ٢٣٢، ٨/ ٢١٩، ٩/ ٤١،٤٣، وينظر في تأثر المفسرين كالثعالبي والقرطبي والألوسي وغيرهم بهذه المقولة : عند تفسيرهم لقوله تعالى في سورة الملك: (أأمنتم من في السماء)، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك الفهم الخاطئ في مجموع فتاوى ابن تيمية١٦/ ١٠١، ١٠٨-١١٠، وينظر في أمثلة من شراح الحديث: القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم٢/ ٢٠٩.

(٤) ويقال: الصفات الفعلية، وهي: الصفات المتعلقة بمشيئة الله، التي متى شاء الله اتصف بها، ومتى لم يشأ لم يتصف بها.

عليه كان) قصد بها المتكلمة المتجهمة نفي الصفات التي وصف بها نفسه؛ من استوائه على العرش، ونزوله إلى السماء الدنيا وغير ذلك، فقالوا: كان في الأزل ليس مستوياً على العرش، وهو الآن على ما عليه كان، فلا يكون على العرش لما يقتضي ذلك من التحول والتغير"(١)، وقال: "وإنما مخرجها ممن يُعرف بنوع من التجهم وتعطيل بعض الصفات"(٢)، ونَقَلَ عن ابن عربي وجه استدلالهم بهذه الزيادة فقال: "فلم يرجع إليه من خلقه العالم وصف لم يكن عليه، ولا عالم موجود، فاعْتَقِدْ فيه من التنزيه مع وجود العالم ما تعتقده فيه ولا عالم، ولا شيء"(٣).

المسألة الثانية: القول بالحلول والاتحاد وما تبعهما من القول بوحدة الوجود، وقد استدل بها غلاة الجهمية الاتحادية والحلولية، قال ابن تيمية: "وأما هؤلاء الجهمية الاتحادية فقالوا: (وهو الآن على ما عليه كان) ليس معه غيره كما كان في الأزل ولا شيء معه؛ قالوا: إذ الكائنات ليست غيره ولا سواه، فليس إلا هو: فليس معه شيء آخر لا أزلاً ولا أبداً؛ بل هو عين الموجودات، ونفس الكائنات وجعلوا المخلوقات المصنوعات: هي نفس الخالق البارئ المصور"، ثم قال مبيناً مكانتها لديهم: "وهم دائماً يهذون بهذه الكلمة: (وهو الآن على ما عليه كان)، وهي أجل عندهم من: (قل هو الله أحد)!، ومن آية الكرسي!؛ لما فيها من الدلالة على الاتحاد الذي هو إلحادهم..."(٤).

ومما يشار إليه أن غلاة الجهمية الاتحادية لم يقولوا بنفي وجود ما سوى الله إلا لَمَّا مَهَّدَ لهم متكلمةُ الجهمية نفاةُ الصفات الاختيارية بنفي وجود العرش والاستواء والعلو والنزول، وأن الرب لا يزال باقياً على ما كان عليه قبل الخلق وحدوث العالم، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك فقال: "وإنما تكلم بهذه الكلمة: بعض متأخري متكلمة الجهمية فتلقاها منهم هؤلاء

---

(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٢-٢٧٨، وينظر: ١٨/ ٢١٠-٢٤٤، قلت: وذلك تبعاً لما أصلوه من امتناع حلول الحوادث بذات الرب.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٥.

(٣) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية٢/ ٢٧٢-٢٧٣، ولابن عربي ردود عليهم في اختلاق هذه الزيادة كما في "الفتوحات المكية" ٣/ ٨٥ مع تناقضه في ذلك ووقوعه في الحلول والاتحاد!.

(٤) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٥، وينظر: ابن تيمية، جامع المسائل (المجموعة الرابعة/ ٣٩٧).

الذين وصلوا إلى آخر التجهم -وهو التعطيل والإلحاد...، ولكن أولئك قد يقولون: (كان الله ولا مكان ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان) فقال هؤلاء: (كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان)..."[1]. وقال ابن أبي العز: "فإن نفاة الصفات أدخلوا نفي الصفات في مسمى التوحيد، كجهم بن صفوان ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وانما الذهن قد يفرض المحال ويتخيله، وهذا غاية التعطيل!. وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصوه بالمسيح، وهؤلاء عمّوا جميع المخلوقات"[2].



(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٢-٢٧٨.

(٢) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية١/ ٢٥.

المبحث الثاني

المذاهب التي أخذت بدلالات هذه المقولة وبيان بطلانها

المطلب الأول

المذاهب التي أخذت بدلالات هذه المقولة (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)

لما ظهرت هذه المقولة وتناقلها مصنفون وأعلام كان لزاماً التعرض لذكر تلك المذاهب التي أخذت بها في التأصيل والاستدلال، وعندئذ نجد أنه يمكن إرجاعها إلى مذهبين:

المذهب الأول: مذهب أهل التعطيل للصفات مطلقاً والنفاة للصفات الاختيارية، ويدخل فيهم: الجهمية، والمعتزلة، ومتأخرو الشيعة، والكلابية، والأشاعرة، وهم في ذلك بين مُسْتقل ومُسْتكثر.

فالجهمية هم أوائل المعطلة؛ حيث كان من مذهبهم نفي الأسماء والصفات(١)، فزعموا أن إثبات الصفات يستلزم تعدد الذات؛ فلا يوصف عندهم إلا بالإثبات المطلق المجرد من الصفات فهو على ما كان عليه كان(٢). وتابعهم المعتزلة، وكان ذلك في أصلهم الأول من أصولهم الخمسة(٣)، وهو التوحيد، الذي ضمنوه نفي الصفات، وأن وصف الرب بالصفات حدوث، والرب منزه عن الحدوث، وقد نسب أبو الحسن الأشعري إليهم قولاً تضمن معنى مقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان عليه كان)، وهو خبير بمذهبهم وأقوالهم(٤). وتأثر بهم متأخرو الشيعة من الاثني عشرية، وذلك في الأصل الأول من أصولهم الأربعة،

---

(١) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين١/ ٣٣٨-٣٤٣، الشهرستاني، الملل والنحل /٣٦-٣٧، البغدادي، الفرق بين الفرق/ ٢١١-٢١٥، ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية٢/ ٧٩٤-٧٩٦.

(٢) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية١/ ٢٤-٢٥.

(٣) ينظر في أصول المعتزلة الخمسة: الأشعري، مقالات الإسلاميين١/ ٢٣٥-٢٤٩، الشهرستاني، الملل والنحل/ ٢١-٣٥، البغدادي، الفرق بين الفرق/ ١١٤-١١٦، ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية٢/ ٧٩١-٧٩٤.

(٤) سبق عند ذكر تأريخ المقولة.

وهو التوحيد، الذي ضمنوه نفي الصفات كالمعتزلة(١). ثم جاء الكلابية، فزعموا التوسط والجمع بين طريقة المعتزلة والسلف أصحاب الحديث، فلما أقروا للمعتزلة بدليل الحدوث التزموا في ظلاله بنفي الصفات الاختيارية(٢)، وقد نسب أبو الحسن الأشعري إلى شيخهم وشيخه ابنِ كلاب القولَ بمضمون هذه المقولة، وهو من أخبر الناس بأقواله(٣). ثم أخذ أوائل أئمة الأشاعرة بطريقة ابن كلاب فقالوا: بنفي الصفات الاختيارية، ثم تطور مذهبهم على أيدي الأتباع حتى عاد إلى منهج الاعتزال على يد عبد القاهر البغدادي، ثم أبي المعالي الجويني وغيره، ثم زاد ذلك التطور فاختلط المذهب بالمنطق والفلسفة والتصوف على يد أبي حامد الغزالي ثم فخر الدين الرازي وغيره(٤)، وقد نُقل أخذهم بهذه المقولة عن عبد القاهر البغدادي، وأبي المعالي الجويني، وأبي حامد الغزالي(٥).

وترجع شبهات هذا المذهب إلى إقرارهم وتسليمهم بدليل الحدوث المبتدع، وهو امتناع حلول الحوادث بذات الرب، وأدخلوا إثبات الصفات في ذلك بدعوى التنزيه ونفي التعددية؛ فكانوا معطلة؛ مستدلين بهذه المقولة ونحوها على ما أصلوه من نفي الصفات.

المذهب الثاني: مذهب أهل الاتحاد والحلول ووحدة الوجود من متعبدة الجهمية وغلاة الصوفية.

---

(١) ينظر في أصول الرافضة: ابن تيمية، منهاج السنة النبوية ١/ ٩٩، أ.د. ناصر القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد.

(٢) ينظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين١/ ٢٤٩-٢٥٠، ٢/ ٢٢٥، الشهرستاني، الملل والنحل / ٣٩، د. هدى الشلالي، آراء الكلابية العقدية، د. سالم الوهبي، عبد الله بن كلاب وآراؤه الاعتقادية في ضوء عقيدة السلف.

(٣) سبق عند ذكر تأريخ المقولة.

(٤) ينظر: د. جلال محمد، نشأة الأشعرية وتطورها، د. منيف العتيبي، أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة.

(٥) سبق عند ذكر تأريخ المقولة.

فمنهم أهل الاتحاد والحلول العام، القائلون بوحدة الوجود، ومنهم القائلون بالاتحاد والحلول الخاص(١).

وقد نسب ابن تيمية نقلهم هذه المقولة واستدلالهم بها فقال: "ومن أعظم الأصول التي يعتمدها هؤلاء الاتحادية الملاحدة المدعون للتحقيق والعرفان: ما يأثرونه عن النبي ﷺ قال: "كان الله ولا شيء معه، وهو الآن على ما عليه كان "عند الاتحادية الملاحدة"(٢)، وقال: "وأكثر هؤلاء الاتحادية يجعلون هذا من كلام النبي ﷺ، ويجعلون هذه الكلمة أَسَّ زندقتهم"(٣). ثم بيَّن ابن تيمية وجه استدلالهم بهذه المقولة في كلامه على حديث عمران ﷺ فذكر: "أنه قد زاد فيه بعض الناس: (وهو الآن على ما عليه كان)، وهذه الزيادة إنما زادها بعض الناس من عنده، وليست في شيء من الروايات، ثم إن منهم مَن يتأولها على أنه ليس معه الآن موجود، بل وجوده عين وجود المخلوقات، كما يقوله أهل وحدة الوجود الذين يقولون: عين وجود الخالق هو عين وجود المخلوق...، وهذ القول مما يعلم بالاضطرار شرعاً وعقلاً أنه باطل"(٤). وذاك ابن عربي يصرح ويحتج بها، فيقول: "لا يحده زمان، ولا يقله مكان، بل كان ولا مكان، وهو على ما عليه كان"(٥)، وقال: "من أسمائه الحسنى: العلي، على مَنْ ثَمَّ ؟، وما ثَمَّ إلا هو!، فهو العلي لذاته، أو عن ماذا ؟، وما هو إلا هو!، فعلوه لنفسه، وهو من حيث الوجود عين الموجودات، فالمسمى محدثات هي العليّة لذاتها، وليست إلا هو"(٦).

---

(١) قال ابن تيمية: (وإنما كان الكفر: الحلول العام أو الاتحاد أو الحلول الخاص؛ وذلك أن القسمة رباعية؛ لأن من جعل الرب هو العبد حقيقة: فإما أن يقول بحلوله فيه؛ أو اتحاده به، وعلى التقديرين: فإما أن يجعل ذلك مختصاً ببعض الخلق كالمسيح، أو يجعله عاماً لجميع الخلق) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية٢/ ١٧١، ثم فصّل أقسامه الأربعة.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية٢/ ٢٧٢-٢٧٨.

(٣) ابن تيمية، جامع المسائل (المجموعة الرابعة/ ٣٩٧).

(٤) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية١٨/ ٢٢١-٢٢٢.

(٥) ابن عربي، الفتوحات المكية١/ ٦٢.

(٦) ابن عربي، فصوص الحكم/ ٧٦، وينظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/ ١٢٤، ٥/ ٢٢٩، ٢/ ٤٦٨، ١٦/ ١٠١-١٠٢، ابن عربي، الفتوحات المكية ٣/ ٨٥.

ومما يشار إليه في ذلك أنه قد نُسب لأبي إسماعيل الهروي القول بذلك، وتعقب ذلك ابن قيّم الجوزية، وبين أنه يريد الفناء عن شهود السوى لا عن وجود السوى، فقال: "وهي باطلة قطعاً...، وصارت هذه اللفظة مجَنّاً وتُرساً للملاحدة من الاتحادية، فقالوا: إنه لا وجود سوى وجوده أزلاً وأبداً وحالاً، فليس في الوجود إلا الله وحده، وكل ما تراه وتلمسه وتذوقه وتشمّه وتباشره فهو حقيقة الله، تعالى الله عن إفكهم علواً كبيراً...، وأما الشيخ وأرباب الفناء فقد يعنون معنى آخر أخص من ذلك...، والمعنى: أن الواصل إلى هذا المقام لا يرى مع الحق سواه؛ فيمحو السِّوى في شهوده، وعند الملحد يمحوه من الوجود"(١).

وقد وصف ابن تيمية حال هذين المذهبين ومآلهما فقال: "والجهمية الذين يقولون: ليس هو داخل العالم ولا خارجه، ولا يشار إليه البتة هم أقرب إلى التعطيل والعدم، كما أن أولئك أقرب إلى الحلول والاتحاد بالمخلوقات. فهؤلاء يثبتون موجوداً لكنه في الحقيقة المخلوق لا الخالق، وأولئك ينفون، فلا يثبتون وجوداً البتة، لكنهم يثبتون وجود المخلوقات، ويقولون إنهم يثبتون وجود الخالق"(٢).



(١) ابن القيم، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (باب التحقيق) ٤/ ٣٤٦-٣٤٨، تنبيه: وقد أجاز ابن قيم الجوزية الأخذ بهذه المقولة من قبل أهل التوحيد فقال: (وأما أهل التوحيد فقد يطلقون هذه اللفظة ويريدون بها لفظاً صحيحاً وهو: أن الله -سبحانه- لم يزل منفرداً بنفسه عن خلقه ليس مخالطاً لهم، ولا حالاً فيهم، ولا ممازجاً لهم، بل هو بائن عنهم بذاته وصفاته)؛ ولعل حمل هذه الزيادة (وهو الآن على ما عليه كان) على معنى لأهل التوحيد فيه تكلف ظاهر؛ إذ أهل التوحيد لا يقرون بلفظ هذه الزيادة أصلاً، وقد بينوا بطلانها سنداً ومعنى، وليس هناك ما يدعو لحمل هذه الزيادة على ما ذكر؛ إذ أول حديث عمران ﷺ يبين المعنى المراد إيضاحه، وكذلك النصوص الأخرى؛ ناهيك عما يتعلق به المخالف من ذكر أهل الحق والتوحيد لها.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ١٠٣-١٠٤، وينظر: ابن تيمية، جامع المسائل (المجموعة الثالثة/ ٢٠٣-٢٠٤).

المطلب الثاني

بيان بطلان الاستدلال بمقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان)

بعد العرض لتأريخ هذه المقولة، وبيان دلالاتها، والمذاهب العقدية التي استدلت بها؛ كان لزاماً بيان بطلان الاستدلال بها لفظاً ومعنى على وجه الاختصار، وبيانه من طريقين:

الطريق الأول: بيان بدعية هذه المقولة سنداً ومتناً، وقد سبق ذلك عند الحديث عن تأريخها، وظهر أنه لا أصل لها في الكتاب، ولا في السنة، ولا عن أحد الأئمة المقبولين عند عموم الأمة، وإنما أُحدثت من متأخري متكلمة الجهمية نفاة الصفات، فإذا عُلم ذلك سقط الاستدلال بها، كما قال ابن تيمية: "فإذا عُرف أن هذه الكلمة لا أصل لها في الشريعة انهدمت قاعدتهم"(١)، وهي: تعطيل الصفات بدعوى التنزيه عن الحدوث والتعددية. وأجْمَلَ ذلك في موطن آخر فقال: "والنفاة للعلو ونحوه من الصفات معترفون بأنه ليس مستندهم خبر الأنبياء: لا الكتاب، ولا السنة، ولا أقوال السلف، ولا مستندهم فطرة العقل وضرورته"(٢).

وأما الطريق الثاني: فببيان بطلان دلالتها على ما احتج به أصحاب هذين المذهبين: متكلمة الجهمية معطلة الصفات، ومتعبدة الجهمية أهل الاتحاد والحلول ووحدة الوجود.

فأما بطلان الاستدلال بها على ما ذهب إليه متكلمة الجهمية ومن تبعهم على تعطيل الصفات عموماً، وتعطيل الصفات الاختيارية خصوصاً فيمكن اختصاره فيما يلي:

أولاً: ضرورة بيان قول السلف وفهمه في إثبات العلو والاستواء والصفات الاختيارية، وأنها على ما يليق به تعالى مع صون ذلك الإثبات عن الظنون الكاذبة؛ فإن نفاة الصفات لا يعتنون بتحقيق قول السلف وفهمه في إثباتها، ولا بإجرائه على مرادهم الموافق للكتاب والسنة، فإذا قال السلف: "إنه فوق العرش، وإنه في السماء فوق كل شيء، لا يقولون: إن هناك شيئاً يحويه، أو يحصره، أو يكون محلاً له، أو ظرفاً ووعاء -سبحانه وتعالى عن ذلك-، بل

---

(١) ابن تيمية، جامع المسائل (المجموعة الرابعة/ ٣٩٨).

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ١١٠.

هو فوق كل شيء، وهو مستغن عن كل شيء، وكل شيء مفتقر إليه"[1]، فلا يُحَمَّل كلامُ السلف والأئمة من معاني التمثيل أو النفي ما لا يحتمله.

ثانياً: أن ما وافق فيه أولُ هذه المقولة أولَ حديث عمران بن حصين ﷺ: (كان الله ولا شيء قبله)أو (غيره) أو (معه) فمعناه على ترجيح رواية (قبله): كان الله الأول؛ فليس قبله شيء، وأوليته متضمنة لأسمائه وصفاته، وما ثبت له من أفعال اختيارية فهي من كماله، ومقتضى أسمائه وصفاته، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فلا يلزم من إثباتها واتصافه بها الحدوثُ والتغيّرُ الذي يزعمون بنفيه التنزيه، قال ابن بطة: "لأن الله ﷻ لم يزل عالماً، سميعاً، بصيراً، متكلماً، تاماً بصفاته العليا وأسمائه الحسنى، قبل كون الكون، وقبل خلق الأشياء"[2]، وقال ابن تيمية: "وأخبرت الرسل بتقدم أسمائه وصفاته كما في قوله:(وكان الله عزيزاً حكيماً)، (سميعاً بصيراً)، (غفوراً رحيماً) وأمثال ذلك، قال ابن عباس: "كان ولا يزال"، ولم يقيّد كونه بوقت دون وقت، ويمتنع أن يُحْدِثَ له غيرُه صفةً، بل يمتنع توقف شيء من لوازمه على غيره -سبحانه-، فهو المستحق لغاية الكمال، وذاته هي المستوجبة لذلك، فلا يتوقف شيء من كماله ولوازم كماله على غيره، بل نفسه المقدسة، وهو المحمود على ذلك أزلاً وأبداً"[3].

ثالثاً: أن ما يتعلقون به من لفظ حديث حصين: (كان الله ولا شيء معه) "إنما ينفي وجود المخلوقات من السموات والأرض وما فيهما من الملائكة والإنس والجن لا ينفي وجود العرش"[4] وما ترتب عليه من الاستواء، فنفس الحديث أثبت خَلْقَ الله للسموات والأرض وسَبْقَ العرش لها.

رابعاً: الاستفصال عن النفي بـ "ولا مكان" في قولهم: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما عليه كان)، أي: قبل خلق المكان، فماذا يعنون بـ "المكان" الذي كان الله ولم يكن ؟:

(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ١٠٠-١٠١، وينظر: محمد هراس، شرح العقيدة الواسطية / ١٣٩-١٤٠.

(٢) ابن بطة، الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (الكتاب الثالث: الرد على الجهمية) ١/ ٢١٤.

(٣) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨/ ٢٣٢٠٢٣٣، وينظر: ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٩٦-٩٧.

(٤) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٥.

١- هل يعنون به تلك الأمكنة الوجودية التي هي داخل محيط العالم ؟، فهذه أمكنة حادثة، لا نقول بوجود الله في شيء منها؛ إذ لا يحصره ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

٢- أم أنهم يعنون به المكان العدمي، الذي هو خلاء محض لا وجود فيه؛ فهذا لا يقال: إنه لم يكن ثم خُلق؛ إذ لا يتعلق به الخَلق، فإنه أمر عدمي[١].

"فإذا قيل: إن الله في مكان بهذا المعنى؛ كما دلت عليه الآيات والأحاديث، فأي محذور في هذا؟، بل الحق أن يقال: كان الله ولم يكن شيء قبله، ثم خلق السماوات والأرض في ستة أيام، وكان عرشه على الماء، ثم استوى على العرش، و "ثم" هنا للترتيب الزماني لا لمجرد العطف"[٢].

خامساً: أن أخذهم بـ (وهو الآن على ما عليه كان) زعماً منهم دفع التحوّل والتغيّر لو أثبتوا الصفات الاختيارية كالاستواء! يُرَدُّ عليه: بأن التجدد نسبة وإضافة بينه وبين العرش، وتجدد النسب والإضافات متفق عليه بين جميع أهل الأرض من المسلمين وغيرهم إذ لا يقتضي ذلك تغيّراً ولا استحالة[٣].

سادساً: "أن ذلك وإن اقتضى تحوّلاً من حال إلى حال، ومن شأن إلى شأن فهو مثل مجيئه، وإتيانه، ونزوله، وتكليمه لموسى...، ونحو ذلك مما دلت عليه النصوص، وقال به أكثر أهل والسنة والحديث وكثير من أهل الكلام وهو لازم لسائر الفرق"[٤].

---

(١) ينظر باختصار وتصرف: محمد هراس، شرح العقيدة الواسطية / ١٤١-١٤٢.

(٢) محمد هراس، شرح العقيدة الواسطية/ ١٤٢.

(٣) ينظر: ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٣-٢٧٤، وفي بيان النسب والإضافة قال: (وقد اتفق العقلاء على جواز تجدد النسب والإضافات مثل: المعية، وإنما النزاع في تجدد ما يقوم بذاته من الأمور الاختيارية، وقد بين في غير هذا الموضع أن النسب والإضافات مستلزمة لأمور ثبوتية وأن وجودها بدون الأمور الثبوتية ممتنع، والإنسان إذا كان جالساً فتحول المتحول عن يمينه بعد أن كان عن شماله قيل "إنه عن شماله"، فقد تجدد من هذا فعل به تغيرت النسبة والإضافة) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ١٠٤-١٠٥.

(٤) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٤.

سابعاً: بيان لوازم أخذهم بهذه المقولة، المتضمن إظهار تناقضهم فيما ذهبوا إليه، بأنهم: "إذا قالوا: كان الله قبل خلق الأمكنة والمخلوقات موجوداً، وهو الآن على ما عليه كان، لم يتغيّر ولم يكن هناك فوق شيء، ولا عالياً على شيء فكذلك هو الآن؛ قيل: هذا غلط، ويظهر فساده بالمعارضة ثم بالحل وبيان فساده:

أما الأول: فيلزمهم أن لا يكون الآن عالياً بالقدرة ولا بالَقدْر كما كان في الأزل، فإنه إذا قُدِّر وجوده وحده، فليس هناك موجود يكون قادراً عليه، ولا قاهراً له، ولا مستولياً عليه، ولا موجوداً يكون هو أعظم قدراً منه، فإن كان مع وجود المخلوقات لم يتجدد له علو عليها كما زعموا فيجب أن يكون بعدها ليس قادراً لشيء، ولا مستولياً عليه، ولا قاهراً لعباده، ولا قَدْرُهُ أعظم من قدرها...

وبهذا يظهر الجواب الثاني وهو أن يقال: العلو والسفول ونحو ذلك من الصفات المستلزمة للإضافة وكذلك الاستواء والربوبية والخالقية ونحو ذلك؛ فإذا كان غيره موجوداً: فإما أن يكون عالياً عليه، وإما أن لا يكون، كما يقولون هم: إما أن يكون عالياً عليه بالقهر أو بالقدر، أو لا يكون، خلاف ما إذا قُدِّر وحده فإنهم لا يقولون: إنه حينئذ قاهر أو قادر أو مستول عليه، فلا يقال إنه عال عليه.

وإن قالوا: إنه قادر وقاهر كان ذلك مشروطاً بالغير، وكذلك علو القَدْر، قيل: وكذلك علو ذاته ما زال عالياً بذاته، لكن ظهور ذلك مشروط بوجود الغير.

والإلزامات مفحمة لهم، وحقيقة قولهم: إنه لم يكن قادراً في الأزل ثم صار قادراً، يقولون: لم يزل قادراً مع امتناع المقدور، وإنه لم يكن الفعل ممكنا فصار ممكناً، فيجمعون بين النقيضين"[1].

(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ١٦/ ١٠٤-١٠٦، وينظر: عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ١/ ٤٠٥.

وأما بطلان الاستدلال بها على ما ذهب إليه أهل الاتحاد والحلول ووحدة الوجود من متعبدة الجهمية وغلاة الصوفية -وهو القول بوحدة الوجود والاتحاد والحلول- فيمكن إيجازه فيما يلي:

أولاً: سَبَقَ بيان بطلان صحة هذه المقولة، فلا مستند لهم فيها من كتاب ولا سنة، ولا أثر معتبر؛ وعليه فلا وجه لاستدلالهم بها واعتمادهم عليها.

ثانياً: حدوث القول بهذا المذهب في هذه الأمة؛ إذ لا يعرف سابق لهم، قال ابن تيمية: "واعلم أن هذه المقالات: لا أعرفها لأحد من أمة قبل هؤلاء على هذا الوجه؛ ولكن رأيت في بعض كتب الفلسفة المنقولة عن أرسطو أنه حكى عن بعض الفلاسفة قوله: إن الوجود واحد، ورد ذلك، وحسبك بمذهب لا يرضاه متكلمة الصابئين، وإنما حدثت هذه المقالات بحدوث دولة التتار"[1].

ثالثاً: براءة أوائل الصوفية من غلو هؤلاء الملاحدة، فلا ذِكْرَ لهذه المقولة عندهم، ولم يكونوا يقولون بهذه المذاهب الغالية الكفرية، بل كانوا أقرب للاعتقاد الحق، وكانوا يحذرون من الأقوال والأحوال الغالية، ويظهرون التفريق بين الخالق والمخلوق، وتنزيه الخالق عن صفات المخلوقات، ويشيرون إلى أن ذلك هو التوحيد، وكان لهم ردود وتكفير لهؤلاء الغلاة[2].

رابعاً: بيان قوله ﷺ في الحديث: (كان الله ولا شيء غيره) أو (معه) وأن معناه: أزلية الرب -جل وعلا-، وأنه الأول بذاته وأسمائه وصفاته، ثم خلق المخلوقات، وليس معناه: أنه لا زال كذلك فلم يخلق غيره، ولا يوجد سواه، بل لفظ حديث عمران وغيره من النصوص

---

(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية٢/ ١٧١.

(٢) يقول ابن تيمية: (ولهذا كان أئمة القوم يحذرون من مثل هذا، سئل الجنيد عن "التوحيد" فقال: هو إفراد الحدوث عن القدم، فبين أنه لا بد للموحد من التمييز بين القديم الخالق والمحدث المخلوق، فلا يختلط أحدهما بالآخر) مجموع فتاوى ابن تيمية٥/ ١٢٦، وينظر: ٥/ ٤٩١-٤٩٢، ٢١/ ٢٥٨، ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية١٠/ ٢٨٢.

يرد ذلك بذكره خلق السموات والأرض بعد الماء والعرش؛ فلا حجة لهم في ذلك من هذا الحديث ولا من هذه المقولة.

خامساً: أن دعواهم "أن الله لما كان ولا شيء معه؛ لم يكن معه: سماء، ولا أرض، ولا شمس، ولا قمر...؛ فإن كان الآن على ما عليه كان فيجب أن لا يكون معه شيء من هذه الأعيان؛ وهذا مكابرة للعيان، وكفر بالقرآن والإيمان"(١).

سادساً: "أن الله قد أخبر بأنه مع عباده في غير موضع من الكتاب عموماً وخصوصاً...، فإن المعية لا تكون إلا من الطرفين، فإن معناها المقارنة والمصاحبة، فإذا كان أحد الشيئين مع الآخر: امتنع ألا يكون الآخر معه، فمن الممتنع أن يكون الله مع خلقه، ولا يكون لهم وجود معه، ولا حقيقة أصلاً بل هم هو"(٢).

سابعاً: جاء في الحديث: "كان الله ولا شيء معه، ثم كتب في الذكر كل شيء..."؛ "فإن كان لا شيء معه فيما بعد: فما الفرق بين حال الكتابة وقبلها، وهو عين الكتابة واللوح عند الفراعنة الملاحدة"(٣).

ثامناً: أنه إذا كان في كل مكان قبل خلق المكان ولا يزال، فمعناه: أنه كان في الأمكنة كلها قبل خلقها، وهذا تناقض يفسد قولهم(٤).

ودلائل بطلان قول هذين المذهبين -المستدلين بهذه المقولة- ظاهرة مشتهرة في مصنفات الأئمة، ولكن حاولت الاقتصار في الرد على ما يظهر لي ضرورته وصلته بلفظ المقولة ومدلولها، لا الاستقصاء فذلك يطول.

---

(١) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٨.

(٢) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٦.

(٣) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية ٢/ ٢٧٨.

(٤) ينظر: عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري ١/ ٤٠٥.

الخـاتمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى، أما بعد: فإن من أهم نتائج هذا البحث ما يلي:

- ظهور عناية السلف الصالح بهذا الدين شريعة وعقيدة وحمايته من كل ما يشوبه من الآثار الموضوعة، والمقولات المكذوبة، والتأويلات المذمومة.
- بروز حرص المخالفين على تأييد بدعهم بآثار ومقولات، واعتمادهم عليها، وتناقلهم لها.
- عدم ثبوت أصل لهذه المقولة في النصوص الشرعية وكلام السلف والأئمة المعتبرين.
- تناقل الطوائف لهذه المقولة دون التحقيق في ثبوتها وصحة الاستدلال بها.
- ثبوت استدلالهم بمقولة: (كان الله ولا مكان، وهو الآن على ما كان) على مذهبي التعطيل للصفات، والاتحاد والحلول.
- بيان بطلان هذه المقولة سنداً ومتناً، وضعف الاستدلال بها.

ومما يوصى به في خاتمة هذا البحث:

- ضرورة عناية الباحثين بدراسة أصول أدلة المخالفين، وبيان ما يعتريها من ضعف الثبوت وبعد الدلالة.

وأسأل الله – تعالى- القبول والنفع بهذا البحث، وصلى الله وسلم على رسولنا محمد.



فهرس المراجع

١. ابن أبي العز، علي بن علاء الدين .شرح العقيدة الطحاوية. ت: د. عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة-بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢. ابن أبي حاتم، محمد بن عبد الرحمن .الجرح والتعديل. دار إحياء التراث العربي-بيروت، ط١، ١٢٧١هـ.

٣. ابن الحجاج، مسلم .صحيح مسلم. ت: محمد عبد الباقي، دار الحديث-القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

٤. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار الكتب العلمية.

٥. ابن بطة، عبيد الله بن محمد. الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية. ت:رضا نعسان، مكتبة الراية، الرياض، ط٢، ١٤١٥هـ.

٦. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ.

٧. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. الاستقامة. ت: د. محمد رشاد، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.جامع المسائل.

٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. الصفدية. ت: د. محمد رشاد، دار الهدي النبوي، مصر، ط١، ١٤٢٢هـ.

٩. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية. ت: نخبة من الباحثين-دكتوراه-جامعة الإمام محمد بن سعود، مجمع الملك فهد، بدون الطبعة، ١٤٢٦هـ.

١٠. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. درء تعارض العقل والنقل. ت: د. محمد رشاد، دار الكنوز الأدبية، بدون الطبعة وتاريخها.

١١. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية. ت: د. محمد رشاد سالم، طباعة جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ.

١٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الرسالة التدمرية، ت: محمد عودة السعوي، بدون الدار، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٣. ابن حزم، علي بن أحمد. الفصل في الملل والنحل. د. محمد نصر، د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، بدون الطبعة، ١٤٠٥هـ.

١٤. ابن حنبل، أحمد بن محمد. المسند. ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ.

١٥. ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. ت: د. أحسان عباس، دار صادر، بيروت، بدون الطبعة وتاريخها.

١٦. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. الذيل على طبقات الحنابلة. دار المعرفة، بيروت.

١٧. ابن عربي، محمد بن علي. الفتوحات المكية. عناية: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون الطبعة وتاريخها.

١٨. ابن عربي، محمد بن علي. فصوص الحكم. دار الكتاب العربي، بيروت، بدون الطبعة وتاريخها.

١٩. ابن عساكر، علي. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ت: د. أحمد حجازي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٢٠. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية. ت: د. عواد المعتق، مكتبة الرشد، الرياض، ط٣، ١٤١٩هـ.

٢١. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين. ت: عبد العزيز الجليل، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢٢. ابن كثير، إسماعيل بن عم. البداية والنهاية. ت: د. عبد الله التركي، دار هجر، الجيزة، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٣. ابن ماجة، محمد بن يزيد. سنن ابن ماجة. ت: محمد الأعظمي، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٤. ابن هشام، عبد الملك. السيرة النبوية. عناية: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٧، ١٤٢٠هـ.
٢٥. الآجري، محمد بن الحسين. الشريعة. ت: محمد الحسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
٢٦. الأدلبي، صلاح الدين أحمد. "حديث (كان الله ولم يكن شيء غيره) رواية ودراية وعقيدة".
٢٧. الأشعري، علي بن إسماعيل. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، بدون رقم الطبعة، ١٤١١هـ.
٢٨. الألباني، محمد ناصر الدين. صحيح ابن ماجه. مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٧هـ.
٢٩. الألباني، محمد ناصر الدين. مختصر "العلو للعلي الغفار".المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.
٣٠. الألوسي، محمود شهاب الدين. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون الطبعة وتاريخها.
٣١. البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث الرسول ﷺ وسننه وأيامه. ت: د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، ط٥، ١٤١٤هـ.
٣٢. البغدادي، عبد القاهر. الفرق بين الفرق. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، بدون الطبعة وتاريخها.
٣٣. الثعالبي، عبد الملك بن محمد. الجواهر الحسان في تفسير القرآن. ت: محمد معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٤. جلال محمد. نشأة الأشعرية وتطورها. دار الكتاب اللبناني، بيروت، بدون الطبعة وتاريخها.

٣٥. الجوزقاني، الحسين بن إبراهيم. الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير. ت: عبد الرحمن الفريوائي، المطبعة السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ.

٣٦. الحفظي، عبد اللطيف عبد القادر. تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة: أسبابه ومظاهره. دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١، ١٤٢١هـ.

٣٧. الدارمي، عثمان بن سعيد. الرد على الجهمية. ت: بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط٢، ١٤١٦هـ.

٣٨. الذهبي، محمد بن أحمد. العلو للعلي الغفار. ت: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، ط١، ١٤١٦هـ.

٣٩. الذهبي، محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

٤٠. الذهبي، محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣هـ

٤١. الرازي، محمد بن عمر. أساس التقديس. ت: د. أحمد السقا، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٤٢. سانجاقلي، سالم عبد الله بن كلاب وآراؤه الاعتقادية_في ضوء عقيدة السلف. رسالة ماجستير، ١٤١٢هـ، غير مطبوع.

٤٣. السبكي، عبد الوهاب بن علي. طبقات الشافعية الكبرى. ت: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، دار إحياء الكتب العربية، بدون الطبعة وتاريخها.

٤٤. السرحاني، عبد الله ناصر. عقيدة عبد القاهر البغدادي في صفات الله وأفعاله: عرض ونقد.

٤٥. السعدي، عبد الرحمن. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. مركز صالح بن صالح الثقافي، عنيزة، بدون الطبعة،١٤١٧هـ.

٤٦. الشلالي، هدى. آراء الكلابية العقدية وأثرها في الأشعرية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة. مكتبة الرشد، الرياض، بدون الطبعة، ١٤٢٠هـ.

٤٧. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم. الملل والنحل. بدون تحقيق، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.

٤٨. العتيبي، منيف عايش مرزم. أثر الفكر الاعتزالي في عقائد الأشاعرة: عرض ونقد. رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ، غير مطبوع.

٤٩. العجلوني، إسماعيل بن محمد. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. ت: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٨هـ.

٥٠. العراقي، عبد الرحيم بن حسين. محجة القرب إلى محبة العرب. ت: عبد العزيز آل أحمد، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥١. العسقلاني، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. اعتناء: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

٥٢. العسقلاني، أحمد بن علي. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ت: محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٥٣. العسقلاني، أحمد بن علي. لسان الميزان. ت: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ.

٥٤. الغزالي، محمد بن محمد. إحياء علوم الدين. عناية: محمد بلطة، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٥٥. الغصن، سليمان. موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً. دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦هـت.

٥٦. الغنيمان، عبد الله. شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري. دار العاصمة، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.

٥٧. قاري، الملا علي. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة. ت: محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.

٥٨. القرطبي، أحمد بن عمر. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. ت: محيي الدين مستو ويوسف بديوي وأحمد السيد ومحمود بزال، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٥٩. القرطبي، محمد بن أحمد. الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي القرآن. ت: د. عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ.

٦٠. القشيري، عبد الكريم بن هوازن. الرسالة القشيرية. ت: عبد الحليم محمود ومحمود بن الشريف، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٩هـ.

٦١. القفاري، ناصر بن عبد الله. أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد. ط٢، ١٤١٥هـ.

٦٢. الكليني، محمد بن يعقوب. الكافي. منشورات الفجر، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ.

٦٣. اللالكائي، هبة الله بن الحسن. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ت: د. أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض، ط٣، ١٤١٥هـ.

٦٤. هراس، محمد خليل. شرح العقيدة الواسطية، دار الهجرة، الرياض، ط٢، ١٤١٤هـ.

